

زرعتها كرايين فلك نصفه واي ذلك عمل فله شرطه وانما اعتبر الاجارة
 بالبيع دفعا للوجه لان الحاحه تمس الى ذلك لاشتمال الثلاثة على
 الجذب والزدق والوسط ولا حاحه في الاربعه الا ان الفرق بين
 البيع والاجارة ان بيع احد الثوبين او الثلاثة لا يجوز الا بشرط الخيار
 وفي الاجارة يجوز العقد على احدى المنعتم من غير شرط الخيار وقد
 لان المشجب في باب البيع مجرد العقد فلا تنفع الجهالة المفضية
 الى المنازعة الا باثبات الخيار والاجاره في باب الاجارة لا يجب
 مجرد العقد بل بالعمل وعند وجود العمل يرتفع الجهالة لا بحالته فلا
 حاجة الى اثبات الخيار **قوله** ولو قال ان خطته اليوم فدرهم
 وان خطته عند نصف درهم فان خطه اليوم فله درهم وانه
 خطه عند انه اجر مثله عند اى حسنة لا يجاوز به نصف درهم
 هذا لفظ القدرى في مختصره وقال محمد في الجامع الصغير عن يعقوب
 عن ابي حنيفة في الخياط يعطى الرجل يعطى الخياط ثوبا فيقول
 له ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته عند فلك نصف درهم
 قال ان خطته اليوم فله درهم وان خطه عند فله اجر مثله
 لا ينقص من نصف درهم ولا يجاوز به درهم وقال ابو يوسف
 ومحمد الشرطان جميعا جائزان على ما شرط الى هنا لفظ اصل الجامع
 الصغير قالوا في شروح الجامع الصغير في قول ابي حنيفة الشرط
 الاول جائز والشرط الاخر فاسد فان خطه في اليوم يجب درهم وان
 خطه في الغد يجب اجر المثل وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان
 فان خطه في اليوم يجب درهم وان خطه عند يجب نصف درهم

ولو قال ان خطته روميًا فلك درهم وان خطته فارسيًا فلك نصف
 درهم صححت الاجارة ان فكذلك هنا وقال زفر الشرطان فاسدان
 فان خطه في اليوم او في الغد او بعد غد يجب اجر المثل لا ينقص عن
 نصف درهم ولا يزداد على درهم ولا يزداد على هذا العتاقى وغيره
 قال الراخى في مختصره فان خطه من بعد الغد فله اجر مثله في قوله
 جميعا واختلفت عن ابي حنيفة في اجر المثل على مثال ما حكيت في الوجه
 الاول لا يزداد على الاجارة الاولى ولا ينقص من الاجارة الثانية وروى عنه
 ان كان اجر مثله اقل من الاجارة الثانية فله الاقل من الاجارة الثانية وقال
 في الاملاء في هذه المسئلة اجر مثله لا يجاوز به درهم الى هنا لفظ
 الراخى في مختصره وقال القدوري في شرحه واختلفت الرواية عن ابي
 حنيفة اذا خطه في اليوم الثاني فقال في احدى الروايات له اجر مثله
 لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وهذه رواية الاصل
 والجامع الصغير ورواه محمد في الاملاء احدى الروايات عن ابن سبابة
 عن ابي يوسف في نوادره واحدى روايتي ابن سبابة الصاعن محمد بن
 نوادره وروى ابن سبابة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة في نوادره رواية
 اخرى ان له في اليوم الثاني اجر مثله لا يزداد على نصف درهم وهي الرواية
 الصحيحة الى هنا لفظ القدوري في شرحه وقال نحو الاسلام البزدوي
 في شرح الجامع الصغير وعن ابي حنيفة في النوادر انه يجب في الشرط الثاني
 اجر مثله لا يجاوز به نصف درهم ونقص عنه وهو اختيار الراخى الى هنا
 لفظ نحو الاسلام وجه قول زفر ان المعقود عليه وهو الخطه واخذ
 قوله بدل لان مختلفان فيفسد العقد لجهالة البدل فاذا قال

Copy University